اجتماع سوري - إيراني لبحث خطوات إقامة عدد من المشروعات الصناعية المشتركة

وزير الاقتصاد: تحمل فرصاً مهمة لتحقيق مصالح البلدين من الناحية الاقتصادية

وزير الصناعة: مشروعات حيوية إستراتيجية تضم الإطارات والجرارات والبطاريات وحليب الأطفال

| الوطن

أكد وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية محمد سامر الخليل أن المشروعات الاستثمارية المشتركة مع الجانب الإيراني التي تتم مناقشتها تحمل فرصاً مهمة لتحقيق المصالح المشتركة للبلدين الصديقين من الناحية الاقتصادية.

وأوضح الوزير الخليل خلال الاجتماع الذي عقد أمس في وزارة الصناعة لمناقشة الخطوات العملية والفنية والقانونية للبدء بإقامة عدد من المشروعات الصناعية المشتركة بين سورية وإيران، لتكون من المشروعات النموذجية بين الجانبين التي يتم العمل عليها وفق الأولوية ليتم القياس وفقها في المشروعات المستقبلية، أن هذه المشروعات تشكل ركيزة متينة للمراحل القادمة للتشجيع على الاستثمار المباشر أو المشترك في عدد من القطاعات، خصوصاً مع التطور العلمي والتقني وخبرة العديد من الشركات الإيرانية وقدراتها وإمكانياتها المتميزة.

من جهته أشار وزير الصناعة عبد القادر جوخدار إلى حيوية وإستراتيجية المشروعات التي تتم مناقشتها والتي تضم الإطارات والجرارات والبطاريات وإنتاج حليب الأطفال الرضع والحليب المجفف والتي أدرجت ضمن جدول أعمال الوفد الحكومي السوري خلال زيارته الأخيرة إلى إيران برئاسة حسين عرنوس رئيس مجلس الوزراء، وعائديتها الاقتصادية بالنسبة للجانبين.

بدوره رئيس هيئة التخطيط والتعاون الدولي فادي الخليل أكد أنه لابد من العمل على تفعيل الشركات المشتركة بين الجانبين لتكون نقطة انطلاق وتشجيع للقطاع الخاص في إيران على الدخول في مشروعات استثمارية، خصوصاً أن سورية أصدرت العديد من القوانين والتشريعات التي تشجع على الاستثمار، والتي ستتمكن من خلالها من الاستفادة من الخبرة التي يمتلكها الجانب الإيراني في المجالين التقني والصناعي.

من جهته السفير الإيراني بدمشق حسين أكبري أعرب عن رغبة واستعداد العديد من الشركات الإيرانية للعمل والاستثمار في القطاع الاقتصادي السوري، مشيراً إلى أنه يتم العمل مع الجانب السوري لحل وتجاوز بعض الصعوبات للبدء بمشروعات مشتركة مهمة وإستراتيجية تحقق مصلحة البلدين.

وتم خلال الاجتماع الاتفاق على تشكيل لجنة الصناعة المشتركة بين سورية وإيران على المستوى الفني لتمكين وتمتين العمل والتعاون المشترك في القطاع الصناعي.

حضر الاجتماع معاون وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية رانيا أحمد، ومعاون وزير الصناعة أيمن الخوري، وعدد من المديرين في وزارة الصناعة وهيئة التخطيط والتعاون الدولي.

عمال النسيج يطالبون بمجلس أعلى للغزل والنسيج

مئات المليارات خسرتها الشركات النسيجية والرابحة منها قد تكون أرباحها وهمية

عزوز: ضرورة تصريف المخازين المتراكمة وتطوير آلية التسويق والابتعاد عن الإنتاج النمطي

| محمود الصالح

طالب المؤتمر المهني لعمال الصناعات النسيجية في سورية بإنشاء مجلس أعلى للغزل والنسيج وحلج وتسويق الأقطان يضم كل ممثلي هذه الصناعة من قطاع عام وقطاع خاص ووضع خطة إستراتيجية طويلة الأمد لتعافي هذه الصناعة وعودة الثقة بهذا المنتج بدءاً من الفلاح حتى تسويق المنتج النهائي.

وأكد المؤتمر الذي عقد برئاسة رئيس الاتحاد محمد عزوز وحضور عضو المكتب التنفيذي لنقابات العمال وعدد من رؤساء الاتحادات المهنية ورؤساء نقابات العمال في المحافظات ضرورة دعم محصول القطن من صندوق دعم المنتجات الإستراتيجية، وتعديل بعض القوانين التي تعوق المرونة فيما يخص الشراء المباشر ضمن ضوابط قانونية تحد من الفساد وهدر الوقت.

كما دعا إلى العمل على إنتاج بعض الأصناف المستوردة محلياً مثل «الكومبكت والبولبستر والجوت» وغيرها من المواد الداخلة بالإنتاج والتي يتم استيرادها بالقطع الأجنبي، مطالباً بحماية الصناعة الوطنية ومكافحة التهريب ووضع رؤية تسويقية مختلفة عن التقليدية، والعمل على إيجاد صيغة لحل التشابكات المالية بين شركات الغزل والنسيج ومؤسسة الأقطان والجهات الأخرى بما يؤدي إلى تحقيق مصالح الشركات وأيضاً تحقيق خططها وإعفاء شركات الغزل والنسيج من الفوائد المترتبة على الديون، وأكد المؤتمر ضرورة العمل على تأمين حاجة الشركات الإنتاجية من حوامل الطاقة بسعر مدعوم يمكن من خلاله خفض التكاليف والمنافسة في كل الأسواق وتأمين الاستقرار بالتيار الكهربائي لما له من أثر كبير في الحفاظ على جاهزية الآلات الفنية والتخفيف من استهلاك القطع التبديلية.

من جهته أكد عزوز أنه بجهود العمال استطاع هذا القطاع مواجهة الكثير من التحديات التي واجهته، لافتاً إلى الدراسة التي أنجزها الاتحاد المهني بإشراف الاتحاد العام حول نقاط القوة والضعف في القطاع وسبل تدارك الصعوبات التي تعترض العمل ولاسيما ما يتعلق بنقص المادة الأولية وارتفاع أسعار الطاقة وضعف السيولة.

وشدد رئيس الاتحاد على ضرورة متابعة تصريف مخازين الشركات وخصوصاً في شركة الشرق ونسيج اللاذقية وشركة الدبس، والوقوف على حالة صالات البيع التابعة للمؤسسة النسيجية واقتراح التطوير لآلية العمل وإيجاد نظرة تسويقية متطورة، إضافة إلى العمل مع الشركات على إنتاج الأصناف المسوقة والابتعاد عن الإنتاج النمطي والوقوف على حاجة السوق من السلع وتفعيل دور المديريات التجارية في الشركات.

ولفت إلى ضرورة متابعة استلامات مؤسسة الأقطان لمحصول القطن المحبوب الذي بلغ حتى تاريخه ١٤٧٢٠ طن قطن محبوب وهو لا يكفي حاجة شركاتنا في القطاعين العام والخاص، كما حث اللجان النقابية على ممارسة دورها الرقابي وكشف حالات الترهل والفساد في الشركات.

تقرير يكشف أعمال «النسيجية»

وعرض التقرير أعمال الشركات النسيجية خلال العام الماضي وكميات الإنتاج والمبيعات والأرباح ونسب تنفيذ الخطط في منتجاتها والذي دل على خسارة الشركات النسيجية مئات المليارات وذلك بسبب عدم تنفيذ خطتها الإنتاجية بشكل كامل على الرغم من أنه يظهر أن هذه الشركات رابحة.

والبداية من شركة الخيوط القطنية في اللاذقية حيث بين التقرير أن إنتاجها من الغزول القطنية كان ١٣٢١ طناً من أصل ما هو مخطط ٤٨٠٠ طن وبنسبة تنفيذ ٢٨ بالمئة، أما المبيعات فقد كان مقرراً أن تكون ١٢٥ مليار ليرة ولكنها بشكل فعلي كانت ٣٦ مليار ليرة بنسبة ٢٩ بالمئة، ولم تنفذ تلك الشركة الخطة الاستثمارية فيما يتعلق بشراء ٣ مبردات، وأظهر التقرير أن الشركة رابحة في العام الماضي بمبلغ أكثر من أربعة مليارات ليرة سورية.

وأشار التقرير إلى أن شركة الساحل للغزل في جبلة خططت لإنتاج ٧٠١٧ طناً من الغزول القطنية وتمكنت من إنتاج ٢١٤٧ طناً من الخطة وبنسبة تنفيذ ٣١ بالمئة، مشيراً إلى أن مبيعات تلك الشركة في العام الماضي بلغت ١٢٢٥ طناً من الغزول من أصل المخطط ٧٠١٧ طناً وبنسبة ١٧ بالمئة والقيمة المبيعة كانت أكثر من ٣٤ مليار ليرة وبنسبة ٢١ بالمئة مما هو مخطط في المبيعات وفي الغزول المنزوعة كانت نسبة التنفيذ ٢٣ بالمئة في الكمية والمبيع ومع ذلك بلغت أرباح الشركة العام الماضي نحو ٢,٥ مليار ليرة.

أما شركة الوليد للغزل في حمص فقد حققت ١٩ بالمئة من خطتها الإنتاجية لمادة الغزول القطنية، وأشار التقرير إلى أن الشركة لم تنفذ أياً من المشروعات الاستثمارية المخطط لها خلال العام الماضي ومع ذلك تجاوزت أرباحها ١٠ مليارات ليرة سورية.

أما شركة حماة للخيوط القطنية فقد أنتجت ٣٠ بالمئة من خطتها في الغزول القطنية، ولكن تدنت نسبة مبيعاتها لتصل إلى ٩ بالمئة فقط ونزلت قيمة مبيعاتها لما هو مخطط لتصل إلى ٧ بالمئة في الغزول القطنية.

أما شركة جبلة للغزل فقد أنتجت ٢٧ بالمئة مما خططت له من الخيوط القطنية وكذلك باعت ما قيمته ١٧ مليار ليرة من أصل ما خططت له وهو ٧٥ مليار ليرة مع أن نسبة التنفيذ المالي لم تتجاوز ٢٦ بالمئة مما هو مخطط.

وأشار التقرير إلى أن شركة نسيج اللاذقية أنتجت أقمشة خاماً بكمية ٥٦٦ طناً من أصل خطتها البالغة ١٤٨٩ طناً وبنسبة ٣٨ بالمئة وبلغت قيمة مبيعات الشركة من الأقمشة ٢٢,٨ مليراً من أصل ما هو مخطط ٥٧ مليراً وبنسبة ٤٠ بالمئة، وتراوحت نسب إنتاج شركة الدبس بين ٩ و٤٦ بالمئة من الخطة المقررة ووصلت مبيعاتها لـ٢١ بالمئة من الخطة.

تساؤلات مشروعة

طرح العديد من المختصين العديد من الأسئلة بعد هذا التقرير عن واقع الشركات النسيجية: وهي هل هذه الأرباح حقيقية فعلاً أم إنها على الورق فقط؟ وكيف تحقق هذه الأرباح إذا لم تتجاوز في نسب التنفيذ ٣٠ بالمئة من خطتها؟

الأمر الآخر، ما دامت هذه الشركات رابحة بهذا الشكل لماذا لا يسألها أحد من الوزارة والمؤسسة عن سبب عدم التنفيذ لخطط الإنتاج بنسبة ١٠٠ بالمئة، وبالتالي فوت على الخزينة العامة مليارات الليرات، مشيرين إلى أن الأمر الآخر لماذا يتم التخطيط لإنجاز مشروعات استثمارية لا ترصد لها الاعتمادات المناسبة للتنفيذ وبالتالي يبقى الموضوع حبراً على ورق؟

هذه الأسئلة برسم الجهاز المركزي للرقابة المالية للبحث في الواقع المالي والإنتاجي لجميع الشركات النسيجية.

«النفط» تضع بئر شمال الفيض٢ بالإنتاج

الوزير قدور: إنجاز يأتي في ظروف قاسية واستثنائية

| الوطن

أعادت وزارة النفط والثروة المعدنية وضع بئر شمال الفيض /٢/ الغازي في الإنتاج بعد توقفه عن الإنتاج عام ٢٠١٧ حيث تمت إعادة دراسة الحقل ووضع خطط لإجراء عمليات الإصلاح اللازمة، بجهود الكوادر الوطنية العاملة في وزارة النفط والثروة المعدنية (الشركة السورية للنفط).

وترفد هذه البئر معدلات الإنتاج اليومية الحالية بكميات إضافية من الغاز، بعد أن تراجع إنتاجه إلى نحو ٢٠٠٠ م٣ قبل توقفه عن الإنتاج، ما يسهم بتعويض جزء من النقص الحاصل في كميات الغاز المتاحة.

وأكد وزير النفط والثروة المعدنية الدكتور فراس قدور خلال وضع البئر بالإنتاج أن هذا الإنجاز يأتي في ظل ظروف قاسية واستثنائية فرضتها الحرب الظالمة على بلدنا وطالت تداعياتها قطاع النفط والغاز، منوهاً بالجهود الكبيرة التي بُذلت في إعادة تأهيل البئر وصيانتها وهذا سيفتح آفاقاً جديدة لتطوير هذا الحقل من خلال عمليات الإصلاح التي سيكون لها دور في تعزيز الإنتاج من الحقل، إضافة إلى إمكانية حفر آبار جديدة.

وأشار الوزير قدور إلى أن إعادة تأهيل البئر يعكس قدرة وتصميم الكوادر الوطنية على تجاوز التحديات ويأتي ضمن إطار الخطط الموضوعة لاستعادة البنية التحتية لقطاع النفط والغاز وزيادة معدلات الإنتاج، مؤكداً أن فعاليات الحفر والإصلاح وإعادة تأهيل الآبار النفطية والغازية مستمرة ونأمل أن تسفر عن نتائج إيجابية.

الجدير بالذكر أن عمليات إصلاح البئر تمت من خلال حفارة ايديكو التي تم تجميعها وتجهيزها وإعادة تأهيلها من الكوادر الوطنية العاملة في مديرية حقول المنطقة الوسطى بعد أن خرجت عن الخدمة منذ عدة سنوات نتيجة تعرضها للتخريب من التنظيمات الإرهابية.

رئيس اتحاد غرف الصناعة لـ«الوطن»: على الحكومة أن تعيد توزيع الدعم بطريقة عادلة

الصناعيون يقرعون جرس إنذار للحكومة: تراجعوا عن الأسعار الجديدة للكهرباء وإلا فالمعامل ستغلق... وكارثة ستحل بالصناعة السورية!

| هناء غانم

تعالت صيحات الصناعيين مجدداً من جميع المحافظات السورية مطالبين بإيصال صوتهم للحكومة، بضرورة تخفيض أسعار الكهرباء لتشجيع وتشغيل عجلة الإنتاج خلال الاجتماع الذي عقده أمس اتحاد غرف الصناعة السورية لمناقشة وبحث تكاليف الكهرباء المالية ومدى تأثيرها على الإنتاج.

وتم التأكيد خلال الاجتماع أن مشكلات الصناعة تتكرر كل عام من دون أي حلول وأن الصناعيين متخوفون من قرارات جديدة تزيد الطين بلة حيث أوضح بعض الصناعيين أن الاستمرار في تطبيق القرار الأخير الخاص برفع أسعار الكهرباء سيكون أمراً مجحفاً بحق كل الصناعيين بل سيكون هناك كارثة حقيقية قد توصل الصناعيين إلى إغلاق معاملهم.

أحد الصناعيين من حلب أكد خروج أكثر من ٢٥ معمل حديد من الإنتاج نتيجة ارتفاع التكاليف ومنها ارتفاع أسعار الكهرباء والأهم أن صناعياً وصاحب منشأة أكد أن هناك ١٦٥ عاملاً قد تم تسريحهم نتيجة ارتفاع التكاليف ولاسيما الكهرباء، ولم يبق سوى خمسة عمال في معمله، الأمر الذي لا يبشر بمستقبل للصناعة الوطنية، حيث اتفق الصناعيون أن القرار ساهم بشكل كبير في خروج الصناعة السورية عن المنافسة مع دول الجوار بالإضافة إلى انخفاض نسبة المبيع بالأسواق الداخلية وضعف القدرة الشرائية.

وبين أصحاب المنشآت الصناعية وممثلوها نسب التكلفة الحقيقية للكهرباء لكل صناعة على حدة وتحليل التكلفة في قطاع الصناعات كافة حيث سجلت نسبة التكلفة الحقيقة للصناعات النسيجية من ١٥ إلى ١٧ بالمئة بينما سجلت صناعة السيراميك والصناعات المتداخلة بها ١٩ بالمئة، وقطاع الصناعات الهندسية من ١٢ إلى ٢٥ بالمئة، أما صناعة الكونسروة من ٤ إلى ٥ بالمئة على المنتج النهائي، بالإضافة إلى الزيادة الناتجة عن مدخلات الإنتاج، وبالنسبة للطباعة ١٤ بالمئة والصناعات الدوائية من ٣٥ إلى ٤٠ بالمئة وصناعة الأيس كريم سجلت ٣٠ بالمئة كما أوضح صناعيوها مطالبين بضم هذه الصناعة إلى الصناعة المدعومة مثل الصناعات الزراعية.

مطالب

ولم يتردد الصناعيون في مطالبهم من الحكومة بإيجاد حلول جذرية مؤكدين أن هناك تهجيراً قسرياً للصناعيين وعلى الجهات المعنية وضع خطة مستقبلية ومخطط واضح لضمان استمرار العملية الإنتاجية وضرورة إشراك وزارتي الكهرباء والصناعة بإيجاد الحلول وقد تقدم بعض الصناعيين بمقترح تفعيل الحكومة أن تعيد توزيع الدعم بطريقة عادلة وعلينا أن نكون شركاء كفيرنا في موضوع الدعم لافتا إلى أن الحكومة تدعم قطاع الصحة والتعليم والخبز والزراعة وغيرها والصناعة لا تقل أهمية عن هذه القطاعات لأن الصناعة هي المحرك والمعين للأسر المنتجة..

وفي تصريح لـ«الوطن» قال رئيس اتحاد غرف الصناعة غزوان المصري: وجع الصناعيين كبير... علماً أن الصناعة هي العمود الفقري للاقتصاد الوطني وهي قارب النجاة للاقتصاد ولاسيما في ظل العقوبات الاقتصادية، مؤكداً أن الدعم للصناعة يشغل مئات الأسر السورية وعلى الحكومة أن تعيد توزيع الدعم بطريقة عادلة وعلينا أن نكون شركاء كفيرنا في موضوع الدعم لافتا إلى أن الحكومة تدعم قطاع الصحة والتعليم والخبز والزراعة وغيرها والصناعة لا تقل أهمية عن هذه القطاعات لأن الصناعة هي المحرك والمعين للأسر المنتجة..

إطلاق مشاريع عبر شركات مساهمة للطاقة البديلة، وتخفيض نسبة الفوائد على القروض والتي نسبتها ٢٥ بالمئة، وإعادة توزيع الدعم بين الصناعة والزراعة والمواطن.

وجع كبير

وقال: إننا نطالب اليوم من الحكومة بإعادة الدعم إلى القطاع الصناعي أسوة بالقطاع الزراعي لأننا كصناعيين لا يمكن أن نستثمر اليوم من دون دعم، الأمر الذي سوف يعكس ارتفاع أسعار الكهرباء على الأسواق والسلع وضعف القدرة الشرائية وتراجعاً بالإنتاج وتوقف التصدير.

وأضاف المصري: إن الحكومة منذ عشرات السنين وهي تدعم الصناعيين وعليها اليوم أن تستمر بهذا الدعم لحين استكمال الطاقة البديلة لكل المصانع والمعامل علماً أنه لا يمكن الاستغناء عن الكهرباء بالمطلق، وتوصلنا إلى الخروج بمقترحات سوف يتم تقديمها إلى اللجنة الاقتصادية أولها إعادة الدعم للقطاع الصناعي أسوة بالزراعي وتخفيض الرسوم المالية وتخفيض السعر الاسترشادي لألواح الطاقة البديلة والسماح باستيراد مخصصات صناعية لألواح الطاقة وتنزيل فترة المنصة لهذه الألواح مؤكداً أنه اليوم لا غنى عن الطاقة بهذه الظروف وارتفاع أسعار الكهرباء سوف يساهم في إيقاف المنافسة والتصدير الأمر الذي سينعكس سلباً على الصناعة علماً أن الصناعة يجب أن تدعم كما الزراعة ولو لفترة مرحلية وليس دفعة واحدة كما حدث مع الصناعيين..

أمين سر غرفة صناعة دمشق أيمن مولوي أكد أنه لا يوجد دعم للصناعي بالكهرباء ولا بالفيول ولا بالمازوت، هناك تراجع بالإنتاج بعد زيادة أسعار الكهرباء وبكل القطاعات ولا يوجد تنافسية والصناعي خسر كل أسواقه فهل المطلوب خسارة الصناعة؟

الصناعي محمود المفتي أكد لـ«الوطن» أن رفع الدعم عن الصناعي بهذه الطريقة خاطئ وعلى الجهات المعنية أن تمهد الطريق للصناعيين وإعطاءهم الفرصة لإيجاد الحلول البديلة لتخفيف الكلف لافتا إلى أننا بحاجة إلى إصدار تشريع يلغي كل الرسوم على الطاقات وعدم تحميله أعباء جديدة.. والحصول على الطاقات البديلة بأقل التكاليف.

الصناعي ماهر الزيات سأل الحكومة باعتبارها تتعامل بالأسعار العالمية بالنفط والطاقة وغيرها لماذا لا تعامل الرواتب بالأسعار العالمية؟

أمين سر غرفة صناعة حلب رأفت شماع أكد أن ارتفاع أسعار الكهرباء أثر في كل القطاعات وأصبحنا كصناعيين في حالة يرثى لها متسائلاً هل اللجنة الاقتصادية والحكومة راضية عن المشهد الذي تراه عن الصناعة؟ وإلى متى سيبقى هناك تهجير للصناعي الذي أبدع في كل الدول؟ مضيفاً: إننا بحاجة إلى إستراتيجية اقتصادية واضحة للنهوض بحال الصناعة السورية وانتشال ما تبقى منها.